Received : 15 / 12 / 2024 Accepted: 7 / 1 / 2025 Published : 10 / 4 / 2025

الدور البريطاني في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية 1921 -1961

م. دارا جمال غفور

dara.ghafoor@univsul.edu.iq

جامعة السليمانية ، كلية التربية الاساسية

الملخص

تعد قضية الحدود العراقية – الكويتية واحدة من اهم القضايا التي اثارت العديد من الازمات والتداعيات في المنطقة العربية عامةً ومنطقة الخليج العربي بخاصة، اذ ان تشابك المصالح الدولية وازدياد اهمية الثروات الطبيعية، جعلت من قضية الحدود العراقية – الكويتية قضية قديمة حديثة تؤثر على السلم والامن الدوليين، وقد تنوعت الدوافع التاريخية والجغرافية والسكانية والقانونية المؤدية الى ظهورها كمشكلة عبر المراحل التاريخية، حتى ان اصبحت محط انظار العالم كله، بعد ان ارتبطت بالقرارات الدولية التي تحدد وترسم الحدود بين البلدين.

يتناول البحث الدور الذي مارسته بريطانيا في مسألة ترسيم الحدود ما بين العراق والكويت، والذي امتاز بانه لم يأخذ بنظر الاعتبار اعطاء العراق لبعض حقوقه التاريخية والجغرافية والسكانية، اذ ان المصالح البريطانية في المنطقة، كانت المحرك الاساس لعملية رسم الحدود بين العراق والكويت. وتنصب اشكالية البحث على سؤال محوري يتعلق بماهية الحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية والسياسية المرتبطة بعملية تقسيم وترسيم الحدود بين العراق والكويت، والتي ركزت على تحقيق المصالح والرؤية البريطانية.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، بريطانيا، برسي كوكس

The British Role in Demarcating the Iraqi-Kuwaiti Borders 1921-1961

Lect. Dara Jamal Ghafoor
Sulaymaniyah University , College of Basic Education

Abstract

The Iraqi-Kuwaiti border issue is one of the most important issues that has raised many crises and repercussions in the Arab region in general and the Arabian Gulf region in particular.

The intertwining of international interests and the increasing importance of natural resources have made the Iraqi-Kuwaiti border issue an old-new issue that affects international peace and security.

The historical, geographical, demographic and legal motives leading to its emergence as a problem have varied throughout the historical stages, until it became the focus of the entire world, after it was linked to international decisions that determine and draw the borders between the two countries.

The research deals with the role played by Britain in the issue of demarcating the borders between Iraq and Kuwait. Which did not take into consideration giving Iraq some of its historical, geographical and demographic rights. As British interests in the region were the main driver of the process of drawing the borders between Iraq and Kuwait.

The research problem focuses on a central question related to the nature of the historical, geographical, demographic and political facts associated with the process of dividing and demarcating the borders between Iraq and Kuwait, which focused on achieving British interests and vision.

Keywords: Iraq, Kuwait, Britain, Percy Cox

 DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

المقدمة:

تاريخياً، تمثل مسألة الحدود واحدة من اهم القضايا الخلافية في الكثير من المشاكل التي تعاني منها الدول المتجاورة، اذ ان مرجعية المخطِط او صاحب القرار الفكرية لترسيم الحدود الدولية، تبنى بالأساس على استراتيجيات استعمارية وليس على جزئية تثبيت الحدود، اذ انها تضع بعض النقاط الخلافية التي يمكن لها ان تثار في أي وقت خدمةً لمصالح القوى الفاعلة، وتحويلها لما يشبه (الالغام الحدودية) والافادة منها وفقاً لبعض الاستراتيجيات التي تخدم اهدافها، وهذا ما اتضح في السياسة البريطانية الاستعمارية في المنطقة العربية عامةً ومنطقة الخليج العربي بخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى (1914–1918)، ومن بين ابرز القضايا التي اهتمت بها بريطانيا في هذه المرحلة (قضية الحدود العراقية – الكويتية)، والتي كان لها الدور الرئيس في رسمها وصياغتها عبر المراحل التاريخية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تناول الدور الذي مارسته بريطانيا في مسألة ترسيم الحدود ما بين العراق والكويت، والذي امتاز بانه لم يأخذ بنظر الاعتبار اعطاء العراق لبعض حقوقه التاريخية والجغرافية والسكانية، اذ ان المصالح البريطانية في المنطقة، كانت المحرك الاساس لعملية رسم الحدود بين العراق والكويت.

اشكالية البحث:

اشكالية البحث تنصب على سؤال محوري يتعلق بماهية الحقائق التاريخية والجغرافية والسكانية والسياسية المرتبطة بعملية تقسيم وترسيم الحدود بين العراق والكويت، والتي ركزت على تحقيق المصالح والرؤية البريطانية، ومحاولة اجراء بعض الترتيبات الاقليمية، لا سيما تلك المتعلقة بالية ترسيم الحدود، تؤدي الى خلق بعض المشاكل القديمة الجديدة بين بعض الاطراف المعنية، فضلاً عن زرع بؤر توتر يمكن ان تهدد السلم والامن الدوليين في اي وقت.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتوضيح المراحل التاريخية التي مرت بها خطوات ترسيم الحدود العراقية – الكويتية، فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي في وصف وتحليل اهداف السياسة البريطانية من وراء اصرارها على ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث وخاتمة تسبقها مقدمة، تناول المبحث الاول: البواكير البريطانية في تأشير الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة، اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على دور السير برسي كوكس في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية، في حين جاء المبحث الثالث تحت عنوان: الدور البريطاني في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية في مرحلة النفوذ البريطاني في المنطقة، وختم البحث بالمبحث الرابع الذي كان بعنوان: الموقفان العراقي والبريطاني من استقلال الكويت عام 1961، اما الخاتمة فقد تضمنت ابرز ما توصل اليه الحث من نتائج.

المبحث الاول: البواكير البريطانية في تأشير الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة

استمر الحكم العثماني للعراق قرابة اربعة قرون (1534 – 1918)، وكانت البلاد مقسمة ادارياً الى ثلاث ولايات (بغداد، الموصل، والبصرة)، التي انقسمت الى عدد من الاقضية والنواحي والقرى (لونكريك، 1941)، وضم الجزء الجنوبي من العراق ولاية البصرة، التي قدرت مساحتها بما يقارب 128.80 كم، (اربعة الوية) من بينها مركز الولاية وهي كل من (البصرة، المنتفك، نجد، والعمارة)، اما لواء البصرة فضم اقضية (البصرة، القرنة، الفاو، والكويت) (Blake & Scofield, 1988)، ومثلت البصرة نقطة الانطلاق البحري للعراق اتجاه مناطق الخليج العربي والعالم (اداموف، 1982).

واشار الباحث الانكليزي لوريمر "بان الكويت كان ينظر اليها في ذلك الوقت بانها تتبع البصرة، الا ان الدولة العثمانية لم تكن تعيرها اهتماماً يذكر، نتيجة وجود ميناء البصرة المزدهر وفقر المنطقة المحيطة بها..." (لوريمر، 1968). وكان اول شيوخ الكويت الذين طلبوا الولاء من الوالي العثماني في البصرة آنذاك (الشيخ صباح الاول)، اذ زار عام 1718 والي بغداد حسن باشا (1703 –

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

1722)، ليقدم له فروض الولاء والطاعة، وبعد ان اجرى حسن باشا مشاوراته مع السلطان العثماني احمد الثالث (1703 – 1735)، والتي اعلن فيها الاخير موافقته على قبول الولاء والطاعة شريطة خضوع الكويت للإمبراطورية العثمانية وتتبع رسمياً لولاية البصرة (الصباح، 1986).

وحسب ما ذهبت اليه الباحثة الكويتية ميمونة الخليفة الصباح، فانه استناداً للوثائق العثمانية وبعد الاحتلال الفارسي للبصرة (1775 – 1779)، توجهت الانظار للكويت وبدأ الاهتمام البريطاني السياسي والاقتصادي بها، اذ ان تجارة الهند البريطانية تحولت اليها من البصرة البصرة(Amin, 1967) ، كما ان البريد البريطاني القادم من حلب الى الخليج العربي اخذ يتم عن طريقها، فضلاً عن انتقال الوكالة البريطانية من البصرة الى الكويت عام 1821 (حاكمة، 1970)، وهكذا فالتحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة كانت وراء الاهتمام البريطاني بالكويت.

وبعد ان تزايدت الضغوط البريطانية على (ال الصباح) هدفاً في فرض السيطرة البريطانية والتحكم في شؤون الكويت، اذ انها طلبت من (ال الصباح) قطع جميع الصلات مع العثمانيين وضرورة رفع العلم البريطاني في منطقة نفوذهم. ولمواجهة تلك الضغوط اعلن الشيخ جابر الصباح عام 1829 الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت ورفع العلم العثماني على مقره الرسمي (لوريمر، 1968، صفحة 1512).

وفي هذا السياق، عمل مدحت باشا بعد تعيينه والياً على العراق عام 1869 على توطيد وتقوية السيادة العثمانية على الكويت، وذلك بإصداره فرماناً عام 1870 عدَّ الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة، وبموجبه اعترف شيخ الكويت بالسلطة العثمانية على الكويت وقام بدفع الضرائب، وتم منحه لقب قائمقام تابع للوالي العثماني في البصرة، كما تقاضى راتباً سنوياً استلمه من خزانة البصرة (Patrick, 1956, p. 137).

وخشيةً من امتداد السيطرة العثمانية على جميع السواحل الغربية للخليج العربي والجزيرة العربية من جهة، ولتجنب الاصطدام مع المصالح البريطانية في المنطقة، قررت الحكومة البريطانية الاعتراف بالسيادة العثمانية على منطقة الكويت، وقد اشار الى ذلك السفير البريطاني في الاستانة السير فورد (Sir Ford) في رسالة بعثها عام 1893 الى الخارجية العثمانية، بلغها فيها بموقف حكومته من السيادة العثمانية على الكويت قائلاً: "ان حكومة صاحبة الجلالة تعترف بحقوق الدولة العثمانية في السيادة على طول الساحل من البصرة الى القطيف" (لوريمر، 1968، صفحة 1512).

ولكن بريطانيا في الوقت ذاته بقيت عينها على الكويت، وذلك من اجل ضمان طريق المواصلات بين لندن والهند، واتضح ذلك من خلال العرض الذي قدمته الحكومة البريطانية الى الشيخ محمد عبد الله الصباح عام 1895 لإقامة تحالف معه، الا ان هذا الطلب جوبه بالرفض "مؤكداً تبعية الكويت لولاية البصرة" (Patrick, 1956, p. 137).

وبعد استقرار الاوضاع في امارة الكويت في عهد الشيخ مبارك (1896 – 1915) الذي يعد المؤسس الحقيقي لها، بدأ الاخير بالطلب من بريطانيا حمايتها الكاملة من النفوذ والسيادة العثمانية، واتضح ذلك من الرسالة التي بعثها الشيخ مبارك الى السير فورد، الامر الذي دفع الاخير الى ارسال مذكرة سرية الى حكومته بلغها بالطلب، مشجعاً اياها على الموافقة السريعة، لأهمية منطقة الكويت بالنسبة للمصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي، وقد جاء بمذكرته ما نصه: " ان الكويت تمتلك ميناءً ممتازاً، اذا ما اصبحت تحت حمايتنا، فستكون بلا شك من اهم المراكز في الخليج العربي، بالإضافة الى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكك حديد يمتد من الاسكندرونة او بور سعيد، مما يجعلنا قادرين على حماية هذا الخط...، وبذلك يمكننا القول ان الحماية البريطانية للكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله" (الداود، 1961).

وفي المقابل ابدت الحكومة البريطانية موافقتها على طلب الشيخ مبارك، وتم ابرام اتفاقية سرية بينهما في 23 كانون الثاني 1899 نصت على: "جناب الشيخ مبارك بن الصباح برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته واخلافه الى الابد بان لا يقبل وكيلاً او قائمقاماً من جانب اي دولة او حكومة في الكويت او في قطعة اخرى من حدوده، من غير رخصة الدولة البهية القيصرية الانكليزية، ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع اخر ولا يعطي قطعة من اراضيه الى دولة من الدول الاخرى، بغير ان تحصل الاجازة اولاً من جلالة ملكة بريطانيا العظمى" (لوريمر، 1968، صفحة 1568).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

وأشار المؤرخ جان جاك بيري (Jean Jacques Perry) بان الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت سميت بالاتفاقية (المانعة او الابدية)، فهي مانعة لأنها تضمنت مادة تمنع الشيخ الموقع عليها من التخلي او البيع او الايجار او الرهن لأي جز من اراضيه دون موافقة بريطانيا، اما كونها ابدية لأنه تسري على الشيخ وورثته من بعده، وانها غير مقيدة بمدة زمنية (بيري، 1959).

وبموجب هذه الاتفاقية فان بريطانيا اصبحت هي المسؤولة عن توفير الحماية لمشيخة الكويت وادارة شؤونها الخارجية، فضلاً عن كونها الخطوة الاولى لفصل الكويت عن العراق وتكوين دولة مستقلة تحت الحماية والهيمنة البريطانية(G. Berger, 1978) .

اما الوثائق العراقية فقد اكدت عدم قانونية اتفاق عام 1899 ومخالفتها الصريحة للأعراف الدولية، لان الحماية وفق القانون الدولي (هي علاقة تنشأ وفقاً لمعاهدة بينهما)، وليس بين مشيخة صغيرة تابعة ادارياً لولاية البصرة يديرها بفرمان عثماني موظف اداري (قائمقام) يستلم اوامره وراتبه من الحكومة العثمانية، كما ان الكويت لم يكن لها في ذلك الوقت حدود معلومة وشعبها يعد جزءاً من شعب الامبراطورية العثمانية (الخارجية، 1961).

ونقل لنا المؤرخ الروسي فلاديمير لوتسكي (Vladimir Lutsky) "رفض الدولة العثمانية لهذه الاتفاقية مع تأكيدها بان الكويت جزء منها وتتبع ادارياً لولاية البصرة، وان شيخها غير مؤهل لعقد مثل هذه الاتفاقية من دون موافقتها"، لذلك فقد اعلنت احتجاجها على توقيع الشيخ مبارك للاتفاقية ورفض الاعتراف بها، كونه لا يحق له التفاوض والتوقيع على الاتفاقيات الدولية، بوصفه قائمقاماً يتبع ادارياً لولاية البصرة، كما ان الاتفاقية وقعت سراً، اي بدون علم وتخويل صاحب الشأن (الدولة العثمانية) (لوتسكي، 1971).

ولعل اول اشارة لمسألة الحدود بين كل من العراق والكويت، كانت بعد احتجاج الدولة العثمانية على توقيع الاتفاقية السرية لعام 1899 الانفة الذكر، وارسالها عام 1902 الباخرة العثمانية (Zuhat) لإنذار الشيخ مبارك بوجوب بقاء حامية عثمانية في الكويت، والعمل على اقامة مراكز عسكرية في جزيرة بوبيان وام قصر وسفوان في الشمال، علماً انها مناطق لا تدخل ضمن سلطة وصلاحيات الشيخ مبارك (لوريمر، 1968، صفحة 1532) (الداود، 1961، صفحة 136). وقد اثار ارسال الحامية العثمانية الى تلك المناطق حفيظة الشيخ مبارك، الذي ادعى بان تلك الاماكن تقع على حدود الكويت، وان نهاية خور الصبية (ام قصر) هو مركز سكني بسيط قد بناه احد رجال الكويت، اما جزيرة بوبيان فقد نصب فيها الكويتيون شباكاً لصيد الاسماك، ولعل تلك اشارات مبدئية للحدود الفاصلة بين ولاية البصرة وقائمقامية الكويت (الداود، 1961، صفحة 137).

حاولت السياسة البريطانية رسمها لإيجاد حدود جديدة للكويت، بهدف فصله عن ولاية البصرة، وما أكد ذلك اعلان وزير الخارجية البريطاني آنذاك اللورد سيندسون (Sandsune) عام 1903 في مجلس العموم البريطاني، الحماية البريطانية لشيخ الكويت، وهو اول اعلان رسمي صدر عن الحكومة البريطانية، وفي العام نفسه قام السير كيرزن (Curzon) نائب الملك البريطاني والحاكم العام للهند بزيارة الكويت وتقليد الشيخ مبارك وسام نجمة الهند. وبتلك التطورات اصبحت الكويت محمية بريطانية وجزء من مصالحها العليا في منطقة الخليج العربي (لوريمر، 1968، صفحة 1536).

وفي العام التالي ارسلت الحكومة البريطانية اول بعثة برئاسة الوكيل السياسي ستيوارت نوكس (Stuart Knox) وعضوية كل من الضابطين (كابرل وكاسكن) (Gabrel, Caskin)، من اجل اجراء عملية مسح لمنطقة الحدود الجغرافية في المنطقة الحدودية بين البصرة والكويت، وقدمت البعثة تقريراً اشارت فيه ان حدود الكويت البرية والساحلية غير محددة، وكان نوكس قد تولى وظيفة اول وكيل سياسي بريطاني في الكويت بتاريخ 6 اب 1904 (وهبة، 1967).

وامام تزايد المطالب التي ابداها الشيخ مبارك من بريطانيا في تحديد حدود مشيخته وفصلها عن الدولة العثمانية، ارسلت بريطانيا عام 1907 السفينة انفستيجيتور(Investigator) لساحل الكويت، كما ارسلت لجنة فنية في العام نفسه لغرض ترسيم الحدود، واستمرت بريطانيا في محاولاتها حتى عام 1911 من اجل الحصول على معلومات تترسم على اساسها الحدود الاقليمية للكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق (Blake و Scofield، 1988، صفحة 197).

وفي هذا الاطار، عقدت بريطانيا سلسلة من المفاوضات مع الدولة العثمانية استمرت للمدة من شباط 1911 ولغاية 29 تموز 1913، اذ تم الاعلان عن الاتفاقية البريطانية العثمانية، والتي تم بموجبها تسوية الخلافات بين البلدين، لا سيما تلك المتعلقة بمناطق النفوذ في الخليج العربي والمناطق الحدودية التي تحتوي اراضيها على النفط، فضلاً عن الخلافات حول سكة حديد بغداد (Blake و Scofield، 1988، صفحة 198)، وفيما يتعلق بالبند المتعلق بحدود الكويت ضمن ممتلكات الدولة العثمانية في العراق، اذ قسمت الاتفاقية الاراضي التابعة للكويت الى قطاعين (Amin, 1967, p. 107):

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

القطاع الاول: على شكل نصف دائرة مركزها بلدة الكويت، وتبدأ حدودها من الشمال من اقصى نقطة في خور الزبير وتنتهي في الجنوب في القرين.

القطاع الثاني: ويبدأ حدوده في الشمال على الساحل عند فتحة خور الزبير ثم ينحدر الخط نحو الجنوب الى ام قصر وصفوان وجبل سنام، حتى يصل باتجاه الجنوب الغربي حتى خفر الباطن، ومنه يتجه الى الجنوب الشرقي قرب (لُحبة)، ثم يتجه شرقاً حتى يبلغ ساحل الخليج العربي قرب جبل منيفة.

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا ما قلنا بان اتفاقية عام 1913 تعد اول اتفاق علني تخص حدود الكويت، الا انها لم تمنحه استقلالاً كاملاً عن الدولة العثمانية، لكنها حددت صلاحيات شيخ الكويت بممارسة ما يشبه الحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية، مع رفعه للعلم العثماني، وفي حال رغبته بكتابة كلمة الكويت على العلم، فيمكن له ذلك، مع بقاء الصلاحيات الادارية والقانونية لولاية البصرة (Blake و Scofield، 1988، صفحة 199).

وعلى الرغم من ان الاتفاقية اعلاه لم يتم المصادقة عليها او تنفيذها بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى (1914-1918) (الخارجية، 1961، صفحة 11)، الا ان توقيعها يدلل على مدى الضعف الذي وصلت اليه الدولة العثمانية من جهة، وكشفت النقاب عن السياسة الاستعمارية البريطانية التي رسمتها في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: دور السير برسي كوكس في ترسيم الحدود الكويتية العراقية

كان لبريطانيا ممثلةً بالسير برسي كوكس (Sir Percy Cox)[1] الدور الكبير في تجزئة المنطقة العربية وتحديدها بحدود على الخارطة، لا سيما ما يتعلق منها بالعراق والكويت، وذلك عبر عقدها الاتفاقيات والمؤتمرات بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، ومنها مؤتمر العقير الذي عقد في 28 تشرين الثاني 1922[2]، وحضر المؤتمر المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس والمقيم السياسي البريطاني في الكويت جوهان مور (Johan Moore) ممثلاً عن الشيخ احمد الجابر، فضلاً عن وزير الاشغال والمواصلات العراقي صبيح نشأت ممثلاً عن الملك فيصل الاول، كما حضره عن الجانب السعودي سلطان نجد عبد العزيز فيصل ال سعود، وتركز الهدف من المؤتمر يتركز في امكانية ايجاد حل للمشاكل الناجمة عن ترسيم الحدود، لا سيما حقول النفط الموجودة فيها، فضلاً عن ترسيم وتحديد الحدود بين كل من العراق والكويت ونجد (Blake & Scofield, 1988, p. 60).

وحاولت بريطانيا ان ترسخ اطماعها في تلك المناطق من خلال ايجاد مشكلة دائمة، من الممكن اثارتها في اي وقت بين تلك المناطق الحيوية ليسهل عليها اختراقها، وبالتالي السيطرة على ما فيها من ثروات، وذلك عبر تحديد مناطق حياد بينها، لم يتم تحديد عائديتها لأي من السلطات المتجاورة (الصباح، 1986، الصفحات 74-75). وبعد خمسة ايام من المباحثات لم تتوصل الاطراف

---

[1] ولد السير برسي كوكس في 20 تشرين الثاني 1846 في مدينة هيرون كيت (Heron gate) في مقاطعة اسيكس Essexفي بريطانيا، وتوفي في شباط 1937 في مدينة ملكبورن (MELCHBOURNE)، وتلقى علومه العسكرية في الأكاديمية العسكرية في سانت هيرست (Sant Hurst) ثم خدم في الجيش البريطاني بالهند حتى عام 1890، وخلال المدة (1899-1914) تولى وظائف سياسية مختلفة في منطقة الخليج العربي، اذ اصبح وكيلاً سياسياً لحكومته في مسقط (1899-1904) واقام في منطقة الخليج العربي وبالتحديد في مدينة بوشهر، واسهم بشكل واضح في تطوير علاقات بلاده مع سلطنة عمان والبحرين، كما اسهم بشكل مباشر في تسوية الخلافات بين شيوخ ساحل عمان، وذلك عبر عقد اتفاقية بينهم عام 1907، وفي عام 1909 تم تعيينه قنصلاً عاماً في بوشهر، واشرف على محاربة تجارة الاسلحة في مسقط (1910-1912)، واثناء الحرب العالمية الاولى عمل كضابط سياسي، حتى تقلد منصب رئيس الضباط السياسيين في الحملة البريطانية لاحتلال العراق، وبعد انتهاء الحرب اصبح برسي كوكس حاكماً سياسياً للعراق، وبعد اندلاع ثورة العشرين التحررية في 30 حزيران 1920، عينته الحكومة البريطانية بوظيفة مندوب سامي لها في بغداد، وذلك بعد اعلان الانتداب البريطاني على العراق عام 1921.

ينظر: The new Encyclopedia Britannica, U.S.A, Vol. 3, 1986, P. 699.

وكذلك منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية 1864 – 1914، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص 59-86.

[2] العقير هو ميناء يقع على ساحل الخليج العربي على بعد 64 ميلاً الى الجنوب الغربي من مدينة القطيف، واستمر المؤتمر لمدة خمسة ايام لتسوية مشاكل الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت، للمزيد من التفاصيل، ينظر: Richard Scofield, Kuwait and Iraq: Historical Claims, and Territorial Disputers, Royal Institute of international Affairs, London, 1991, P. 57-60.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

الى حل وسط يتم من خلاله تحديد الحدود، الامر الذي دفع بالسير برسي كوكس في اليوم السادس الى رسم الحدود على خريطة الجزيرة العربية كانت امامه بالخط الاحمر، تمتد من الخليج العربي وحتى شرق الاردن ، تعكس حدود نجد (Blake و Scofield، 1988، صفحة 60).

ويبدو ان السير برسي كوكس اراد استرضاء (ال سعود) بوضعه هذا الخط الاعتباطي على الخارطة امامه، وذلك لأسباب عدة: يمكن استنتاجها من سؤال الشيخ احمد الجابر للسير برسي كوكس عن سبب اقدامه على هذا التحديد، فأجابه "بان السيف اقوى من القلم"، ولولا تنازله عن تلك الاراضي بمعاهدة العقير لكان اخذها ال سعود بالقوة، وربما يحصلون على اكثر من ذلك عن طريق الحرب، وكانت ذريعة كوكس في هذا الطرح (بان ال سعود اكثر قوة من ال الصباح)، كما ان الكويت لا زالت تتبع ادارياً وقانونياً لولاية البصرة (Patrick, 1956, p. 274).

يتضح مما تقدم، بان بريطانيا قامت بتحديد حدود الكويت مع نجد بموجب مؤتمر العقير، اي رسمت لها حدوداً جنوبية، على اعتبار ان حدودها الشمالية مع العراق قد تم تحديدها بالفعل بموجب الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913، وارضاءً لشيخ الكويت احمد الجابر قرر كوكس تعيين الحدود العراقية – الكويتية، فطلب الاخير من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جوهان مور الاتصال بالشيخ والطلب منه "ان يعين هو الخط الذي يراه مناسباً للحدود مع العراق" (Patrick, 1956, pp. 274–275).

وبتاريخ 4 نيسان 1923 بعث الشيخ احمد الجابر رسالة الى جوهان مور يحدد فيها الحدود التي يراها مناسبة بين مشيخته والعراق، والتي تبدأ من (تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن، وتسير معه شمالاً حتى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان، ومن هناك يتجه شرقاً ماراً بجنوب ابار صفوان وجبل سنام وام قصر الى ساحل بوبيان ووربه، وتدخل الجزر البحرية مسجان وفيلكه وعوهة وكبر وقارو وام المرادم في تلك الحدود (Patrick, 1956, p. 275).

واشار الباحث جان جاك بيري بان كوكس وجد صعوبة في اعتماد هذا التخطيط على ارض الواقع لعدم وجود الظواهر الطبيعية، لذلك وجد من الضروري ترك مياه الابار مشاعاً بين القبائل من دون النظر لرعويتها، ورأى ان تكون المناطق التي ترتادها تلك القبائل محايدة (بيري، 1959، صفحة 134). وعلى الرغم من تلك الصعوبات فقد جاء الرد من قبل كوكس "بان حكومته توافق على وصف الحدود الشمالية للكويت والتي ذكرها الشيخ احمد الجابر في رسالته، وانها مطابقة للحدود المبينة في الخط الاخضر للمعاهدة العثمانية – البريطانية لعام 1913" (الصباح، 1986، صفحة 77).

ومما تقدم، يمكن القول بان بريطانيا كان لها الدور الحاسم ممثلةً بمندوبها السامي في بغداد برسي كوكس فيما يتعلق بتحديد حدود الكويت الجنوبية مع نجد وكذلك حدودها الشمالية مع العراق، برأي منفرد منها دون الاخذ برأي العراق الذي يعد طرفاً مباشراً في هذه المسألة لأنها تتعلق بحدوده، وقد تم الاعتماد على اتفاقية 1913 الانفة الذكر.

المبحث الثالث: الدور البريطاني في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية في مرحلة النفوذ البريطاني (1932 – 1958)

وجدت بريطانيا بمطالبة العراق بدخول عصبة الامم المتحدة عام 1932، فرصتها بممارسة ضغوطها عليه لإقرار الحدود وفق اتفاقية 1913 ومراسلات عام 1923 مع الجانب الكويتي، وذلك لتأكيد ملكية الاخيرة في جزيرة وربة وبوبيان في الخليج العربي، مقابل موافقتها على دخول العراق عصبة الامم، وتتضح الرغبة البريطانية تلك في الرسالة التي سلمها السفير البريطاني في بغداد السير فرنسيس همفريز Francis Humphreys الى وكيل رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري بتاريخ 17 تموز 1932، والتي يعبر فيها عن ضرورة تثبيت الحدود بين العراق والكويت وفقاً للخط الذي رسمه كوكس في رسالته عام 1923 والمتطابق اساساً مع مسودة اتفاقية عام 1913 (الصباح، 1986، صفحة 79).

في الوقت ذاته، اعلنت وزارة الخارجية العراقية اعتراضها على ما جاء برسالة المندوب السامي البريطاني وذلك بمذكرة سلمتها الى السفارة البريطانية، معلنةً عدم الاعتراف بتلك الحدود، لأنها تتناقض مع القانون الاساسي العراقي الصادر في 29 تموز 1925 في فقرته الرابعة من المادة 26 والتي تنص على: "ان للملك الحق في عقد المعاهدات بشرط مصادقة السلطة التشريعية عليها"، كما ان جزيرتي وربة وبوبيان جيولوجياً وجغرافياً هما عراقيتان، بل انهما لم يخضعا لسلطة شيوخ الكويت خلال الحكم العثماني (هيكل، 1992). ووفقاً لذلك، ابدى العراق اعتراضه على ما ورد في وصف حدوده الجنوبية، لان بريطانيا انفردت بالقرار بواسطة ممثلها

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

السياسي (كوكس)، وتبادلت الرسائل مع شيخ الكويت احمد الجابر واتفقا على تحديد حدود الكويت مع العراق من دون الاكتراث برأي ومصلحة الجانب العراقي.

وبدخول العراق عصبة الامم في 3 تشرين الاول 1932 (الحسني، 1988)، رأى المعنيون بهذا الملف بضرورة اكمال سيادته والتخلص من الضغوط البريطانية، وذلك بإجراء ترسيم حدوده على الارض وعمل الخرائط الخاصة بها، ومنها حدوده الجنوبية، وقد عدَّ العراق خارطة البصرة والتي وضعها بعد الاستقلال ذات القياس 500.000/1 اساساً لتثبيت حدوده مع الكويت، وقد تبين ان هناك فرقاً واضحاً في خط السير الباطن بين الخارطة الملحقة بالاتفاق البريطاني – العثماني لعام 1913 التي جعلته مستقيماً تقريباً، وخارطة البصرة التي حددت خط سير الحدود الى الاسفل من الباطن وينحرف بقدر كاف، بحيث تكون منطقة (حليبة) ضمن الاراضي العراقية (النجار، 1975).

وقد اكد رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري السعيد في رسالة بعثها عام 1935 الى الحكومة البريطانية بان منطقة (حليبة) هي النهاية الشمالية من الباطن والتي من الممكن رؤيتها من الجو، والمتكونة من ثلاث رقعات بلون داكن، ولتأكيد تبعيتها للأراضي العراقية شيد العراق فيها مركزاً للشرطة (النجار، 1975، صفحة 154). وبدوره استفسر نوري السعيد من السفير البريطاني في العراق السير فرنسيس همفريز عن موقف الحكومة البريطانية من خريطة البصرة التي تحدد الحدود مع الكويت، بحيث يسير خط الحدود على طول وادي حفر الباطن حتى موقع حليبة التي عدت نهايته، ثم يتجه نحو الشرق الى جنوب صفوان والخليج العربي، حيث طمأنه السفير البريطاني همفريز بموافقة حكومته على الخريطة المقترحة بان تكون منطقة حليبة ضمن الاراضي العراقية، واعتبرت الحكومة البريطانية هذا الخط المقترح هو افضل حل يأتي في ضوء المعطيات والحقائق التاريخية والجغرافية (النجار، 1975، الصفحات 154-155)، وبدوره فاتح السفير البريطاني في بغداد الحكومة العراقية رسمياً بضرورة المشاركة البريطانية في تثبيت الحدود العراقية – الكويتية على قياس خارطة البصرة ذات القياس 5000.000/1 (Memorandum, Kuwait – Iraq Frontiers, 1935).

واشار (النجار) الى ان الحكومة البريطانية قامت بتكليف الكابتن هيب Captain Hip بوضع خارطة لتوضيح الملامح الجغرافية الملاصقة للحدود العراقية – الكويتية، مبنية على احدث وسائل المسح المتوافرة في مصلحة المساحة بالهند، وبعد ان يتم تصويرها ترسل نسخ منها الى حكومتي بغداد والهند (النجار، 1975، صفحة 155). وفي هذا الصدد، اكدت الباحثة الكويتية ميمونة الخليفة الصباح "بان اهتمام وحرص الحكومة البريطانية بموضوع انجاز وترسيم الحدود بين العراق والكويت لم يأت من فراغ، وانما جاء من خلال ظهور اشارات بان هذه المنطقة غنية بالثروات النفطية، لذلك اقترح السفير البريطاني في بغداد فرنسيس همفريز ضرورة نشر الخرائط الرسمية لتجاوز المنازعات المستقبلية، مع وجوب الاستناد على الوثائق الدولية في رسم هذه الخرائط (الصباح، 1986، صفحة 83).

واشارت الوثائق البريطانية بان الحكومة العراقية ارادت بناء ميناء في الكويت، فأشارت عليها بريطانيا بان هذا الموقع غير ملائم وان تكاليفه باهظة، واقترحت ان يتم انشاء الميناء في خور عبد الله، واكدت تلك الوثائق على ان وجود النفط في هذه المناطقة وبكميات غزيرة، كانت وراء ابعاد العراق عن اي نفوذ له في المناطق الكويتية، مع ابقاء الكويت بعيدة عن اي ارتباط مع العراق (F.O 3H/ 21859, 4, October, 1938).

وقد كتب السفير البريطاني في بغداد فرنسيس همفريز الى وزير الخارجية البريطاني السير صموئيل هورد يبلغه بانه لا توجد اية خريطة اعدتها مصلحة المساحة في الهند ممكن اعتبارها ملزمة لنصوص خطاب السير برسي كوكس في نيسان 1923، والذي نشرته حكومة الهند وضعت فيها منطقة حليبة على الجانب العراقي من خط الحدود (18910, 3, October, 1935).

وبناءً على ذلك تم تبادل الرسائل بين همفريز وحكومة الهند حول ترسيم خط الحدود بين العراق والكويت، وتبين ان هناك اختلاف في الرأي بين كل من السفير البريطاني في بغداد همفريز والوكيل البريطاني في الكويت جوهان مور، انصب اساساً حول ابار حليبة وهضبتها، وعلى الرغم من اقرار جوهان مور تبعيتها للعراق ورسمها في الجانب العراقي من الحدود، الا انه اختلف مع السفير همفريز حول المسافة التي يجب رسمها عند خط الحدود عند ابار ابار حلبية بحدود مائة ياردة، الا ان السفير البريطاني في بغداد على ما يبدو طلب اكثر من تلك المسافة (الصباح، 1986، الصفحات 84-88).

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

واشارت بعض الوثائق البريطانية بان حكومة بريطانيا حددت في نيسان عام 1937 حدود العراق الجنوبية مع الكويت وبدون علم الحكومة العراق، كالاتي (371/20774, 5 April, 1937):

1- يعتمد خط الحدود بين العراق والكويت خط التالوك، بوصفه أعمق نقطة على طول وادي حفر الباطن.

2- يسير بخط مستقيم شرقاً من حفر الباطن الى جنوب اخر نخلة تقع الى اقصى جنوب صفوان بميل واحد، وقد اشير الى تلك النقطة بعلامة اكس (X).

3- يحدد امتداد هذا الخط من النقطة الواقعة جنوب مدينة صفوان حتى نقطة التقاء خور عبد الله بخور الزبير بخط مستقيم.

4- يعتمد تحديد خط السير على طول خط التالوك في خور عبد الله حتى البحر المفتوح.

مما تقدم، يبدو واضحاً ان بريطانيا كانت عازمة وبشكل جدي على ترسيم خط للحدود بين العراق والكويت، مخطط لاقتطاع حدود العراق الجنوبية، مقرراً عدم ادماج الكويت تحت الانتداب البريطاني، على الرغم من كونها جزءاً من ولاية البصرة، مما شكل عبئاً كبيراً، عبر حرمانه من حقه في منفذ بحري على الخليج العربي من جانب، ومن جانب اخر شكل الاجراء البريطاني اساساً لبعض المشاكل الحدودية للعراق، لا سيما تلك المتعلقة بالكويت، الامر الذي دفع رئيس الوزراء العراقي في حينها (توفيق السويدي) لإرسال مذكرة الى الحكومة البريطانية في نيسان 1938 مطالباً اياها بإعادة ترسيم حدود العراق الجنوبية (النجار، 1975، صفحة 158).

وجاء بمذكرة السويدي الى الحكومة البريطانية ما نصه: "ان الكويت تسبب مشكلتين رئيسيتين للعراق، الاولى انها اصبحت مخزناً لتجارة الاسلحة والتهريب...، والثانية انها تغلق الطريق امام العراق الى البحر المفتوح...، فاذا وافقت حكومة جلالة الملك على ادماج الكويت بالعراق، فان المشكلتين اعلاه ستحلان تلقائياً" (النجار، 1975، الصفحات 158-159). وفي العام نفسه طالب الملك غازي بن فيصل الاول[3] (فرج، 1987) رسمياً بضم الكويت الى العراق، من خلال اذاعة قصر الزهور، الامر الذي استقطب بعض المشاعر القومية والوطنية المؤيدة لهذا المطلب (فرج، 1987، الصفحات 218-221). الا ان هذه المطالب المتكررة لم تجد طريقها للتنفيذ بعد وفاة الملك غازي على اثر اصطدام سيارته بعمود للكهرباء، في ليلة الرابع على الخامس من نيسان 1939، واتجهت بوصلة الشكوك تتجه نحو بريطانيا بالتسبب في تدبير حادث مقتله (النجار، 1975، صفحة 159).

واثناء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في 7 تشرين الاول 1940 وجهت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة الى وزير الخارجية العراقي في حينها نوري السعيد تشير فيها الى ضرورة وضع الدعامات الحدودية بين العراق والكويت على وفق الرسائل المتبادلة عام 1932(Baghdad B. E., 7, oct,1940) ، فأجابت الخارجية العراقية في 21 تشرين الاول 1940 بمذكرة الى السفارة البريطانية بإمكانية تأجيل البحث في موضوع تحديد الحدود بين العراق والكويت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية (النجار، 1975، صفحة 160).

ولكنه وفي الوقت ذاته، استمرت محاولات العراق في ضم جزيرتي وربة وبوبيان الى اراضيه، ودفع خط الحدود البحري داخل اراضي مشيخة الكويت، وذلك للحصول على منفذ بحري على الخليج العربي، ورأت وزارة الاشغال والمواصلات العراقية بان الجزيرتين اعلاه تشكلان بوابة العراق البحرية تجاه العالم، واتضح ذلك في المذكرة التي وجهتها الوزارة الى وزارة الخارجية العراقية وجاء فيها: "بالنظر الى ضرورة انشاء الميناء في ام قصر...، وبناءً على مرور خط الحدود بين العراق والكويت على جانبي الممر الى خليج ام قصر، فان الوزارة ترى ان من الضروري ان يصبح ساحل الممر من جانبيه عراقياً، وان هذا الامر يتطلب الحاق جزيرتي وربة وبوبيان وجعل خط الحدود ماراً بين الجزيرتين عوضاً عن مروره من شمال جزيرة وربة (الخارجية، 1961، صفحة 11).

وقد اجابت وزارة الخارجية العراقية على مذكرة وزارة الاشغال والمواصلات، "بانه قد تم مناقشة هذا الامر مع وزارة الخارجية البريطانية في تموز 1938، ووافقت الاخيرة على ضرورة تعديل الحدود العراقية – الكويتية حسبما تقتضيه حاجة العراق، وذلك باتخاذ مرفأ في خور عبد الله واعطاء جزيرة وربة الى العراق مقابل تعويض امير الكويت بالتعويض المناسب، وان وزير الخارجية البريطاني

[3] الملك غازي بن فيصل الاول بن الحسين بن علي الهاشمي، ثاني ملوك المملكة العراقية الهاشمية، تولى الحكم في 8 ايلول 1933، وحتى وفاته في 4 نيسان 1939، أثر حادث سيارة في شارع الرشيد، وهو الابن الوحيد لملك العراق فيصل الاول، لمزيد من التفاصيل، ينظر: لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

اللورد هاليفاكس كان قد وعد رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي بان ترسل الحكومة البريطانية مذكرة بهذا الشأن الى الحكومة العراقية، الا انها لم تتلقى اي مذكرة بهذا الشأن" (الخارجية، 1961، الصفحات 11-12).

وفي الوقت نفسه، ارسلت وزارة الدفاع العراقية مذكرة سرية الى وزارة الخارجية العراقية تؤيد فيها مطالب الاخيرة حول الاهمية الكبيرة لتشييد ميناء بحري عراقي في ام قصر من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، كما ايدت في مذكرتها اهمية ضم جزيرتي وربة وبوبيان الى الاراضي العراقية قبل انشاء الميناء، وذلك لان هاتين الجزيرتين يؤمنان للميناء من الناحية العسكرية الحماية الكافية، التي لا بد منها في سبيل حمايته تجاه القصف البحري او الانزال، على ان يراعي في ذلك اقرار الحدود غرب خور الصبية الى مسافة كافية، بحيث توفر الحماية اللازمة لمدينة ام قصر من ناحية الجنوب (Baghdad B. E., 28 December, 1951).

وفي هذا الاطار، فقد كانت الحكومة العراقية ترى ضرورة تشييد ميناء ام قصر بوصفه اطلالة العراق البحرية تجاه العالم قبل الشروع في اي عملية لترسيم الحدود، الا ان بريطانيا كانت تماطل في حل قضية تحقيق اي منفذ بحري للعراق، ويتضح ذلك من مذكرتها التي ارسلتها في 28 كانون الاول 1951 للحكومة العراقية، والتي تبين فيها وجوب تثبيت الحدود من النقطة الواقعة جنوب صفوان (الخارجية، 1961، صفحة 12)، والتي ردت عليها الحكومة العراقية بتاريخ 26 ايار 1952 بان المذكرة البريطانية الانفة الذكر لم تتطرق الى ما تم الاتفاق عليه علم 1938 حول ضم جزيرتي وربة وبوبيان للعراق، واكدت الاجابة العراقية بوجوب تسوية هذا الضم قبل الشروع في اي ترسيم للحدود، وذلك لرغبة العراق بتشييد ميناء له في ام قصر (الخارجية، 1961، صفحة 23).

وفي عام 1945 طلبت الكويت من العراق تزويده بالمياه من شط العرب، وعلى الفور تقدمت الحكومة العراقية باقتراح يتضمن تنفيذ احد المطلبين ادناه، مقابل تنفيذ مشروع تزويد الكويت بالمياه، وهما (الخارجية، 1961، صفحة 24):

1- الحاق جزيرة وربة او مساحة من الارض على طول شاطئ الكويت الرئيسي في مدخل خور عبد الله المواجه للساحل العراقي، مع احتفاظ الكويت بحق استثمار النفط في حالة اكتشافه في هاتين المنطقتين.

2- جعل حدود مياه العراق الاقليمية تمتد من ساحل جزيرة وربة المقابل للساحل العراقي.

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي ابدتها الكويت، الا ان الحكومة العراقية اكدت انها مستعدة لتزويد الكويت بمياه الشرب من شط العرب، الا انها في الوقت ذاته غير مستعدة للتنازل عن اي جزء من اراضيها، مؤكدةً بان مطالبها هذه لا تفسر بانه اعتراف بمشيخة الكويت (الخارجية، 1961، صفحة 25). ويبدو ان الموقف الكويتي هذا جاء بتشجيع من الحكومة البريطانية التي استمرت في سياسة المماطلة والتسويف في حل قضية منح العراق منفذاً على البحر، لا سيما ان الفكرة الشائعة في اوساط الرأي العام العراقي "تذهب بان حادث مقتل الملك غازي كان بتدبير من البريطانيين، لأنها ضاقت ذرعاً بمطالباته المستمرة بضم الكويت للعراق"، وذلك ما يؤكده المؤرخ العراقي يونس بحري في كتابه (سبعة اشهر في سجون العراق)، مشيراً فيه "بان اصرار الملك غازي على ضم امارة الكويت الى العراق، تعد احد العوامل الرئيسة التي ادت للتخلص منه بأي ثمن كان"[4]. ولعل ما يدعم وجهة النظر هذه، بان حادثة مقتل الملك غازي ابقت قضية الكويت مجمدة او مؤجلة حتى عام 1958 واعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن، كما سيتضح في المبحث التالي.

المبحث الرابع: الموقف البريطاني من استقلال الكويت عام 1961

بعد اعلان العراق اتحاده مع الاردن والذي اطلق عليه تسمية (الاتحاد الهاشمي) في 1 شباط 1958 (صالح، 1990)، اقدم رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري السعيد على تحريك قضية الكويت مجدداً، وذلك من خلال ارساله مذكرة الى السفارة البريطانية في بغداد تتضمن مطلب انضمام الكويت الى الاتحاد (علي، 2005)[5]. وكان السعيد يرى بان عدم انضمام الكويت الى الاتحاد الهاشمي

[4] عمل يونس بحري مذيعاً في اذاعة قصر الزهور التي اسسها الملك غازي، وكان صوته معبراً عن افكار الملك الوحدوية، وقد اشار في حينها الى وجود اصابع خفية بريطانية وراء حادث مقتل الملك غازي للتخلص من الملك الوطني الشاب، الذي كان يدعوا للتخلص من الاستعمار، لمزيد من التفاصيل، ينظر: يونس بحري، سبعة أشهر في سجون بغداد، المكتب العصري للصحافة والنشر، بيروت، 1960، ص159.

[5] حين قررت حكومة الاتحاد الهاشمي ارسال مذكرة الى السفارة البريطانية في بغداد والتي تضمنت ضرورة ضم الكويت للاتحاد الهاشمي، قال نوري السعيد: " نتوكل على الله ونقدم هذه المذكرة فأما ان تنجح واما ان يتقوض هذا البيت"، ويقصد هنا (البيت الهاشمي)، للتفاصيل، ينظر:

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

ستؤدي حتماً الى انهياره، لذا فانه كان شديد الالحاح على الحكومة البريطانية لحملها على الاستجابة للمطلب العراقي. ورغم المعارضة البريطانية، الا ان ضغوط نوري السعيد اثمرت عن الاتفاق على عقد مؤتمر ثنائي بين العراق وبريطانيا في لندن بتاريخ 20 تموز 1958، غير ان قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، والتي ادت للإطاحة بالنظام الملكي فيه، حال دون عقد هذا المؤتمر (علي، 2005، صفحة 91).

وبناءً على هذا التغيير المفصلي، شعرت الكويت بنوع من الارتياح على اثر الاطاحة بالنظام الملكي في العراق، والذي لطالما كان مطالباً بضمها للاتحاد الهاشمي دون رغبته، اتضح ذلك جلياً بالزيارة التي قام بها شيخ الكويت (الشيخ عبد الله السالم الصباح) الى بغداد في 25 تشرين الثاني 1958 لتقديم التهاني للزعيم عبد الكريم قاسم بمناسبة نجاح الثورة على النظام الملكي، وعلى الرغم من استقبال الاخير لشيخ الكويت، الا انه لم يودعه عند المغادرة ولم يصدر بيان مشترك حول نتائج الزيارة (حسن، 1989).

لا شك ان طريقة استقبال قادة النظام الجمهوري الجديد في العراق لشيخ الكويت، لم تشعر الاخير بالارتياح، لا سيما ان عبد الكريم قاسم لم يعطه اية تطمينات بشأن موقف النظام الجديد من قضية ضم الكويت للعراق، وهذا ما يدلل بان النظام الجمهوري لا يختلف عن موقف سلفه الملكي، بشأن مسألة الكويت (علي، 2005، صفحة 92)، اذ سرعان ما تكررت مطالبات العراق بحقوقه التاريخية في الكويت التي اعلنت استقلالها على اثر الغاء اتفاقية الحماية البريطانية عليها في 19 حزيران 1961 (حسن، 1989، صفحة 290) (الابراهيمي، 1972).

وعلى اثر ذلك، بعث قاسم ببرقية الى شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح وذلك في 20 حزيران 1961 اكد فيها على سروره البالغ بإلغاء الاتفاقية الرسيمة مع بريطانيا لعام 1899، والتي وصفها بانها مزورة وغير شرعية وغير معترف بها، ومما جاء في برقية عبد الكريم قاسم ما نصه: "سيادة الاخ الجليل عبد الله السالم الصباح، علمت بسرور بان الانجليز اعترفوا في يوم 1961/6/11 بإلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دولياً المسماة (اتفاقية 1899)، بعد ان عقدوها بالباطل مع قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح، دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك..." (علي، 2005، صفحة 89).

وفي 25 حزيران 1961 عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع "اكد فيه على حقوق العراق التاريخية في الكويت، وبتبعيته وبالوثائق الى لواء البصرة باعتباره قضاءً تابعاً لها، معلناً ضم الكويت للعراق وتعيين الشيخ عبد الله السالم الصباح قائمقاماً لها تتبع محافظة البصرة"، كما اشار قاسم "بان الاستعمار اراد بكل الوسائل فصل الكويت عن العراق، مؤكداً بانها ستبقى جزء لا يتجزأ من العراق، وان الاخير لن يتنازل عن حقوقه التاريخية فيها" (الارشاد، 1961) (فوزي، 1961).

وهكذا تحولت القضية الكويتية من مسألة منح العراق منفذ بحري له في الكويت وترسيم الحدود بينهما خلال العهد الملكي، الى قضية ضم كامل الكويت، باعتبارها (حق تاريخي وجزء لا يتجزأ من الاراضي العراقية) في عهد النظام الجمهوري الجديد في العراق، ولا شك ان هذا التطور دفع بشيخ الكويت عبد الله الصباح الى الاجتماع بالمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير وليام لوس William Luce في اليوم التالي لإعلان عبد الكريم قاسم، وذلك للتباحث في تداعيات الاعلان، وقد طمأنه السير وليم لوس بان بلاده ستكون مستعدة للدفاع عن مشيخته وذلك استناداً للفقرة (د) من اتفاقية الاستقلال لعام 1961 والتي نصت: "على استعداد صاحب الجلالة لمساعدة حكومة الكويت اذا ما طلبت ذلك" (خدوري، 1974).

ويبدو ان الموقف البريطاني هذا قد شجع شيخ الكويت عبد الله الصباح الى اصدار بيان رسمي بعد لقاءه بالمقيم السياسي البريطاني جاء فيه: "ان الكويت كانت دولة مستقلة ولم تخضع للحكم العثماني" (فوزي، 1961، صفحة 51)، ولا شك ان هذا البيان يخالف الكثير من الحقائق التي تؤكد عكس ذلك. وخشيةً من قيام عبد الكريم قاسم بعمل عسكري لتنفيذ دعوته بضم الكويت الى العراق، اسرعت بريطانيا في الاول من تموز 1961 بإنزال خمسة الاف جندي من المظليين في الكويت، وتقدمت بمشروع الى مجلس الامن يدعوا الى الاعتراف باستقلال الكويت واحترام سيادته ووحدة اراضيه (الابراهيمي، 1972، صفحة 143).

صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة 14 تموز 1958 في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005، ص 90 – 91.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

ومن جانبه تقدم العراق بشكوى الى مجلس الامن احتجاجاً على التهديدات المترتبة من تواجد القوات البريطانية في الكويت على امن وسيادة العراق، بهذا الصدد، طالب مندوب العراق في الامم المتحدة عدنان الباجه جي "بضرورة سحب القوات البريطانية فوراً من الكويت لأنها جزء من العراق" (فوزي، 1961، صفحة 227).

كما تسبب اعلان عبد الكريم قاسم ضم الكويت الى العراق بنشوب ازمة بين البلدين، وقد حاولت جامعة الدول العربية حل القضية في اطار عربي، لكن محاولاتها لإيجاد حل جاءت متأخرة، ولعل السبب يعود الى ان الكويت التي سارعت الى طلب الدعم والاسناد من بريطانيا وليس من الجامعة العربية، بهدف تدويل الازمة (فوزي، 1961، صفحة 228)، فضلاً عن ان الكويت لم تكن بالأساس عضواً في جامعة الدول العربية، الا في 20 تموز من عام 1961، الامر الذي اثار احتجاج الجانب العراقي وانسحابه من التصويت على قبول الكويت عضواً في الجامعة، لا سيما وان ميثاقها ينص على: " ان قبول اي عضو جديد لا تتم الموافقة عليه الا بإجماع الاعضاء وليس بالأكثرية"، وهذه سابقة لم تحدث في تاريخ هذه المؤسسة (واخرون، 1991).

اثار قرار الجامعة العربية بقبول عضوية الكويت فيها حفيظة الجانب العراقي الذي قرر مقاطعة جلسات الجامعة التي تحضر فيها الكويت، فضلاً عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تقيم مثل هذه العلاقات مع الكويت، وعلى الرغم من ان هذا القرار سبب له بعض الاضرار الاقتصادية والسياسية، الا ان القصد منه كان تحميل الدول التي تنوي اقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت مسؤولية التجاوز على حقوق العراق التاريخية (واخرون، 1991، الصفحات 18-19).

وامام تصاعد الازمة بين العراق وجامعة الدول العربية بسبب قضية الكويت، اعلنت الجامعة تأسيس قوات عربية تحل محل القوات البريطانية المتواجدة على الاراضي الكويتية، والتي ضمت 2300 جندياً من السعودية والاردن والسودان وتونس والجمهورية العربية المتحدة، واستكملت هذه القوات تمركزها في الكويت في العشرين من ايلول (الزبيدي، 1971)1961، ويبدو ان هذا القرار كان اجراءً توفيقياً من دول الجامعة لإيجاد حل مناسب لهذه الازمة، وذلك عبر احلال قوات عربية محل القوات البريطانية في الكويت للتخفيف من حدة المطالب العراقية بالكويت، لكن العراق لم يعترف باستقلالها، لغاية انهيار حكم عبد الكريم قاسم بعد قيام ثورة الثامن من شباط 1963 (علي، 2005، صفحة 98).

الخاتمة:

كشفت صفحات الدراسة الدور البريطاني الواضح في تمزيق وتقسيم المنطقة العربية، التي كانت في حينها جزءاً من الدولة العثمانية، الى اقاليم متعددة، بغية ترسيخ نفوذها الاستعماري والاستحواذ على ثرواتها وخيراتها، لتصبح منطقة الخليج العربي من حصة النفوذ البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى (1914-1918)، لتعمل على تقسيمها وفقاً لعدد من الاعتبارات الطبيعية او التاريخية او الديموغرافية. وهو ما بدا واضحاً في سياسة فصل الكويت عن ولاية البصرة، والتي مهدت لها باتفاقية سرية قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى وبالتحديد عام 1899.

وفي هذا الخصوص، فقد باشرت بريطانيا بترسيم التخطيط العملي في رسم الحدود، وذلك بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وبالتحديد في مؤتمر العقير انف الذكر، ومن خلال السياسة التي اتبعها مقيمها السياسي السير برسي كوكس، والذي خط بيده حدود الكويت مع العراق، متجاهلاً بذلك رأي وموقف الحكومة والشعب العراقي، فضلاً عن مجموعة الاعتبارات الطبيعية والتاريخية والسكانية والحضارية، مستغلاً في الوقت ذاته، خضوع العراق تحت الانتداب البريطاني الذي استمر حتى عام 1958، ومتجاوزاً حقوق العراق التاريخية.

ونظراً لان قضايا الحدود عامةً وقضية الحدود العراقية – الكويتية بخاصة تعد من اهم القضايا التي اثارت ولا زالت تثير العديد من التداعيات والازمات، وذلك لاسباب عدة منها ما يرتبط بتشابك المصالح والاهداف والرؤى بين القوى الدولية المتنافسة، فضلاً عن ازدياد اهمية الثروات والموارد الطبيعية، زيادةً على اهمية الموقع الجغرافي والذي ينعكس بالتالي على المكانة والدور والنفوذ. وقد اسفرت تلك السياسات التي تناولتها الدراسة بالوصف والتحليل عن نتائج مستقبلية، اثرت وانعكست على رسم صورة بعض الاحداث المصيرية والمهمة في المنطقة، ومن ابرزها حرب الخليج الثانية التي اندلعت في الثاني من اب 1990 والتي اعادت النفوذ الغربي والبريطاني الى منطقة الخليج العربي.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

المصادر

احمد فوزي. (1961). *بترول ودخان*. بيروت: دار الشرق الجديد.

احمد مصطفى ابو حاكمة. (1970). *تاريخ الكويت*. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

ألكسندر اداموف. (1982). *ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها*. (هاشم صالح التكريتي، المترجمون) البصرة.

ج.ج لوريمر. (1968). *دليل الخليج (القسم التاريخي ج3)*. الدوحة: مطابع علي بن علي.

جان جاك بيري. (1959). *الخليج العربي*. (نجدة هاجر وسعيد الفزع، المترجمون) بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر.

حافظ وهبة. (1967). *جزيرة العرب في القرن العشرين*. القاهرة.

حسن علي الابراهيمي. (1972). *الكويت: دراسة سياسية*. بيروت: دار النهار للنشر.

خليل ابراهيم حسن. (1989). *سقوط عبد الكريم قاسم*. بغداد.

ستيفن همسلي لونكريك. (1941). *اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث*. (جعفر الخياط، المترجمون) بغداد: مطبغة النقيض الاهلية.

صادق جابر علي. (2005). الموقف العربي والدولي من ثورة 14 تموز 1958 في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة). 90-91. بغداد: الجامعة المستنصرية.

عبد الرزاق الحسني. (1988). *تاريخ الوزارات العراقية*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

غانم محمد صالح. (1990). *العراق والوحدة العربية بين 1939 – 1958: الفكر والممارسة*. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.

لطفي جعفر فرج. (1987). *الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939*. بغداد: مكتبة اليقظة العربية .

لوتسكي. (1971). *تاريخ الاقطار العربية الحديث*. (عفيفة البستاني، المترجمون) موسكو.

ليث عبد الحسين الزبيدي. (1971). *ثورة 14 تموز في العراق*. بغداد.

مجيد خدوري. (1974). *العراق الجمهوري*. بيروت.

محمد حسنين هيكل. (1992). *حرب الخليج واوهام القوة والنصر*. القاهرة: مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر.

محمود علي الداود. (1961). *الخليج العربي والعلاقات الدولية (1890 – 1914)*. القاهرة: مطبعة الرسالة.

مصطفى عبد القادر النجار. (1975). *التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي*. البصرة: مطبعة جامعة البصرة.

مصطفى عبد القادر النجار واخرون. (1991). *العراق والكويت في الوثائق التاريخية*. بغداد.

ميمونة الخليفة الصباح. (1986). نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر،. *جلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 18*(46)، 24.

وزارة الارشاد. (1961). *الكويت القضاء العراقي السليب*. بغداد: مطبعة الرابطة.

وزارة الخارجية. (1961). *حقيقة الكويت*. بغداد: وزارة الخارجية.

References

Amin, A. A. (1967). *British interest in the Persian Gulf*. Leiden: E. J. Brill.

Blake, G., & Scofield, R. (1988). *Arabian boundaries, primary documents (1853–1957), Vol. 7 (Kuwait-Iraq), Archive, Editions* (pp. 180–181).

G. Berger. (1978). *Kuwait and the Rim of Arabia*. USA: Orlando Press.

Memorandum, Kuwait–Iraq Frontiers. (1935). *F.O 371/18910, E 6631/127191*. London.

Patrick, D. H. (1956). *Kuwait and her neighbors*. London: HDP.

Fawzi, A. (1961). *Petrol and smoke*. Beirut: Dar Al-Sharq Al-Jadid.

Abu Hakeemah, A. M. (1970). *History of Kuwait*. Kuwait: Government Printing Press of Kuwait.

Adamov, A. (1982). *The Province of Basra: Its Past and Present*. (H. S. Al-Tikriti, Trans.) Basra.

Lorimer, G. G. (1968). *The Gulf guide (Historical section Vol. 3)*. Doha: Ali Bin Ali Printing Press.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719

Berry, J.-J. (1959). *The Arabian Gulf*. (N. Hajar & S. Al-Fazzah, Trans.) Beirut: The Commercial Office for Printing and Publishing.

Wahba, H. (1967). *Arabia in the twentieth century*. Cairo.

Al-Ibrahim, H. A. (1972). *Kuwait: A political study*. Beirut: Dar Al-Nahar for Publishing.

Hassan, K. I. (1989). *The fall of Abdul Karim Qasim*. Baghdad.

Longrigg, S. H. (1941). *Four centuries of modern Iraqi history*. (J. Al-Khayyat, Trans.) Baghdad: Al-Naqid Al-Ahli Press.

Ali, S. J. (2005). *The Arab and international stance on the July 14, 1958 revolution in Iraq* (Unpublished doctoral dissertation, 90-91). Baghdad: Al-Mustansiriya University.

Al-Husseini, A. R. (1988). *The history of Iraqi governments*. Baghdad: General Authority for Cultural Affairs.

Saleh, G. M. (1990). *Iraq and Arab unity between 1939–1958: Thought and practice*. Baghdad: Dar Al-Hikma for Printing and Publishing.

Faraj, L. J. (1987). *King Ghazi and his role in Iraq's politics in the internal and external spheres (1933–1939)*. Baghdad: Al-Yaqza Al-Arabia Library.

Lutsky. (1971). *History of the modern Arab countries*. (A. Al-Bustani, Trans.) Moscow.

Khadduri, M. (1974). *Republican Iraq*. Beirut.

Heikal, M. H. (1992). *The Gulf war and illusions of power and victory*. Cairo: Al-Ahram Foundation for Translation and Publishing.

Al-Dawood, M. A. (1961). *The Arabian Gulf and international relations (1890–1914)*. Cairo: Al-Risala Press.

Al-Najjar, M. A. Q. (1975). *The political history of Iraq's relations with the Arabian Gulf*. Basra: Basra University Press.

Al-Najjar, M. A. Q., et al. (1991). *Iraq and Kuwait in historical documents*. Baghdad.

Al-Sabah, M. K. (1986). *The rise of Kuwait and its development in the 18th century*. *Gulf and Arabian Peninsula Studies Journal*, 18(46), 24.

Ministry of Guidance. (1961). *Kuwait: The stolen Iraqi judiciary*. Baghdad: Al-Rabita Press.

Ministry of Foreign Affairs. (1961). *The truth of Kuwait*. Baghdad: Ministry of Foreign Affairs.

F.O 3H/21859, E. 5. (4 October, 1938). *Record of conversation with the Iraqi Minister for Foreign Affairs held at the F.O.*

Baghdad, B. E. (7 October, 1940). *British Embassy in Baghdad to Iraqi Minister for Foreign Affairs, No. 487*. Baghdad.

Baghdad, B. E. (28 December, 1951). F.H, No. 626.

Al-Zubaidi, L. A. H. (1971). *The July 14, 1958 revolution in Iraq*. Baghdad.

DOI:https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.719